



Distr.
GENERAL
A/37/291
16 June 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (د) من القائمة الأولية *

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : التصنيع

تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا

مذكرة من الأمين العام

١ - أعد التقرير المرفق أدناه عملاً بالفرع ثانياً للقرار ١٨٢/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الذي رجيت فيه الجمعية العامة من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يواصل ويكثف الاتصالات مع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بقصد الاسهام في انجاح عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وأن يقدم تقريراً شاملاً عن عقد التنمية الصناعية لافريقيا الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، عن طريق مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ .

٢ - وقدّم المدير التنفيذي لليونيدو والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا الى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة تقريراً مرحلياً عنوانه "عقد التنمية الصناعية لافريقيا" (ID/B/274) . ويقدم التقرير المرفق عرضاً عاماً للاجراء الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو . (أ) لاعداد مقترحات من أجل وضع وتنفيذ برنامج للمقصد ، (ب) والشروع في تنفيذ المرحلة التحضيرية لذلك البرنامج بعد اعتماد المقترحات من جانب المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين . ويشير التقرير المرفق أيضاً الى الموارد الاضافية المطلوبة داخل أمانتي اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو ولضمان التنسيق الفعال والمستمر لأنشطة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا المتصلة بالعقد .

A/37/50/Rev.1

*

••/••

82-17017

٣ - وبعد النظر في التقرير في الدورة السادسة عشرة ، اتخذ مجلس التنمية الصناعية قرارا بشأن الموضوع (١) يقول منطوقه ما يلي :

" ١ - يحيط علما بالتقرير الموحي عن عقد التنمية الصناعية لافريقيا المقدم من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ؛

" ٢ - يحيط علما كذلك بالمقترحات الواردة في القرار (د - ٦) الذي اتخذته وزراء الصناعة الافريقيون في مؤتمرهم السادس بشأن اعداد وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

" ٣ - يطلب من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعديل برنامج عمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بحيث يأخذ في الاعتبار الكامل احتياجات عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

" ٤ - يناشد البلدان والمؤسسات المانحة زيادة مساهماتها في التنمية الصناعية الافريقية ضمن اطار البرامج والمشاريع التي أعدتها الحكومات الافريقية نفسها بغية تحقيق الهدف الذي حدده والمتمثل في أن يبلغ نصيب المنطقة الافريقية من الانتاج الصناعي العالمي خلال العقد ١٩٤٠ في المائة . وفي هذا الصدد ، يوصي بشدة بتقديم تبرعات لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من أجل تمويل برنامج العقد ؛

" ٥ - يطلب من برنامج الأمم المتحدة الانمائي النظر في زيادة دعمه لعقد التنمية الصناعية لافريقيا بتخصيص موارد مالية كافية لبرنامج العقد ؛

" ٦ - يطلب كذلك من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اجراء التمديلات اللازمة في برامجها بهدف المساهمة بصورة فعالة في تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا حسبما دعا اليه قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٦٦ باء ؛

" ٧ - يطلب أيضا من الجمعية العامة تخصيص ما يكفي من الموظفين ومن الموارد المالية لضمان التنسيق والتنفيذ الفعال لأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية واللجنة الاقتصادية لافريقيا المتصلة بعقد التنمية الصناعية لافريقيا . "

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٦ (A/37/16) ، الفصل السادس والمرفق الأول ، القرار د (د - ١٦) .

* المرفق *

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

تقرير مرحلي مقدم من المدير التنفيذي لليونيد و
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا

* صدر أصلا تحت الرمز ID/B/274 .

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢ - ١	المقدمة
		<u>الفصل</u>
٣	٢٣ - ٣	الأول - اعداد برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا
٩	٥٦ - ٢٤	الثاني - الأنشطة المساندة لبرنامج العقد
١٠	٢٧ - ٢٦	تنمية قدرات القوى العاملة من أجل التصنيع
١٠	٣٣ - ٢٨	الموارد الطبيعية والطاقة
١٢	٤١ - ٣٤	برامج القطاعات الفرعية
١٤	٤٤ - ٤٢	التكنولوجيا
١٥	٤٧ - ٤٥	تعبئة الموارد المالية للعقد
١٦	٥٠ - ٤٨	التعاون الصناعي بين دول افريقيا
١٧	٥١	المساعدة التقنية
١٧	٥٢	الدراسات والبحوث الصناعية
١٨	٥٦ - ٥٣	الاعلام عن العقد وتعميمه على الجماعات
١٩	٥٩ - ٥٧	الثالث - تقوية الأمانات
٢٠	٦٠	الرابع - العمل المطلوب من مجلس التنمية الصناعية

المقدمة

١- يُرفع هذا التقرير استجابةً لقرار مجلس التنمية الصناعية رقم ٥٤ (د - ١٥) ، الفقرة ٣ بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨١ الذي يدعو المدير التنفيذي لليونيدو أن يرفع تقريراً عما تم بخصوص تكثيف الاتصالات مع الدول الأفريقية والامهين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأجهزة والمنظمات والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بغية المساهمة بفعالية لإنجاح عقد التنمية الصناعية لأفريقيا .

٢- وان هذا التقرير المشترك الذي وافق على نصه كل من المدير التنفيذي لليونيدو والامهين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا يُرفع أيضاً استجابةً لقرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٣٦ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، الجزء الثاني والفقرة ٥ الذي يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً شاملاً عن عقد التنمية الصناعية لأفريقيا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بواسطة مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة عشرة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العادية الثانية لسنة ١٩٨٢ .

أولاً - اعداد برنامج عقد التنمية الصناعية لأفريقيا

٣- يشدد كلا القرارين المذكورين أعلاه على الأهمية الخاصة لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا وقد انعكس هذا التشديد في الخطوات التي اتخذتها أمانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية واليونيدو في سبيل اعداد برنامج عمل للعقد وفق الخطوط المبينة في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجيتها منبروفيا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا (١) .

٤- وكما تم وصفه في التقرير السنوي للمدير التنفيذي لسنة ١٩٨١ (٢) ، تعاونت الأمانات الثلاث في اعداد أربع أوراق عمل تتضمن الاقتراحات لصياغة وتنفيذ برنامج للعقد . وقد رفعت هذه الأوراق بعد مناقشتها في اجتماع دولي

(١) A/S-11/14 ، الملحق ١ ، الفصل الثاني .

(٢) ID/B/280 ، الفصل الرابع ، الفقرات ٩٧-١٠٢ .

حكومي للخبراء الافريقيين الى المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ وكانت متاحة كأوراق قاعة مؤتمرات للمجلس في دورته الحالية (السادسة عشرة) (٣). الا انه يجب أن يلاحظ انه أعيد نشر الأوراق على الشكل الذي كانت قد رفعت فيه الى المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين، ولا تعكس التعديلات والتنقيحات التي أوصى بها الخبراء في الاجتماع الدولي الحكومي، والتي تمت المصادقة عليها في المؤتمر الوزاري فيما بعد (٤) . أما النصوص المنقحة لأوراق العمل التي تعكس توصيات الاجتماع الدولي الحكومي والمؤتمر فقد كانت موضوع بحث فيما بين الأمانات الثلاث ويجرى حاليا اعدادها بصورتها النهائية .

٥- والورقة الأولى (ID/B/CRP.82-1) بعنوان " الاطار لاعداد وتنفيذ البرنامج (١٩٨٠ - ١٩٩٠) " تعالج مسائل التصنيع المعتمد على الذات والتعمير لذاته، ويوفر الاطار لصياغة البرامج على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية التي سينتج عنها تشغيل خطة عمل لاغوس التي اعلنت فيها الجدول الافريقية عن عزمها في تحقيق ١٤ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي بحلول سنة ١٩٩٠ . ويعطي التقرير كذلك تفاصيل عن استراتيجيات تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة الى الاحتياجات الاساسية - الغذاء و مواد البناء واللباس والطاقة - ويشدد على الحاجة الى : تعبئة كافة الموارد المتاحة ، تطوير مرافق تدريب القوى العاملة ، تنشيط تطوير وتكييف ونقل التكنولوجيا الصناعية ، نشر الاعلام الصناعي، ضمان التعاون الصناعي بين الدول الافريقية بما في ذلك التجارة ، انشاء ترتيبات للمشاورات في افريقيا، تنشيط تعميم العقد بين الجماهير وبناء القاعدة المؤسسية المطلوبة . وتبرز الورقة الحاجة الى الاعتماد على الذات الجماعي بما في ذلك المساهمة المحتملة للمصرف الدولي للتنمية الصناعية (٥) المقترح كوسيلة لتعبئة الموارد المالية للتنمية الصناعية .

٦- وتطرح الورقة الثانية (ID/B/CRP.82-1) بعنوان " الخطوط التوجيهية لصياغة الاستراتيجيات للقطاعات الفرعية الكبرى والمناطق الصناعية الرئيسية (١٩٨٠ - ١٩٩٠) " مقترحات لتنمية القطاعات الفرعية ذات الأولوية : الغذاء والمنسوجات و مواد البناء . وتعالج الورقة أيضا تنشيط التنمية الاندماجية لفروع صناعية محددة ضمن اطار قطاعات فرعية صناعية اخرى مثل الصناعات ذات القاعدة الحزجية والتعدينية والكيمياوية والهندسية والصغيرة الحجم، والتغليف

(٣) أنظر ID/B/CRP.82-1 .

(٤) أنظر "تقرير المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين" (ID/B/274/Add.1 ، الفقرة ٤٦) .

(٥) أنظر Add.1; ID/B/261/Add.1 و ID/B/275 .

أو التعبئة حيث يمكن استعمال المنتجات لزيادة الانتاجية الزراعية وبصورة خاصة بالنسبة للأغذية. وتشمل مثل هذه المنتجات الأسمدة والمبيدات والأدوية والآليات والمعدات الزراعية والرى وتخزين الأغذية ومعدات التصنيع ومعدات النقل وقطعها والأدوات الميكانيكية والحديد والمطب والنحاس والالومنيوم. وتوفر الورقة كذلك بيانات تقريبا عن الحجم والاستثمار والقوى العاملة المطلوبة لبعض القطاعات الفرعية. وتوفر موجزا لمُدخلات العوامل اللازمة للمزيد من التنمية والتنشيط والتنفيذ. وتشمل مدخلات العوامل هذه الموارد الطبيعية (المواد الخام والطاقة) بالإضافة الى القوى العاملة والمرافق المؤسسية والموارد المالية.

٧- وتبين الورقة الثالثة (ID/B/CRP.82-3) بعنوان " رصد تنفيذ عقد التنمية الصناعية لافريقيا ورفع تقرير عنه"، الغرض من الرصد، وتشدد على أهمية جمع معلومات عن الخط الاساسي ليتمكن تقييم البرنامج في المستقبل. وانها تطرح كذلك المقترحات للعمل الذي يجب القيام به على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية.

٨- وتشدد الورقة الرابعة (ID/B/CRP.82-4) بعنوان " أساليب تنفيذ البرنامج" على أهمية المرحلة الاعدادية (١٩٨٢ - ١٩٨٤) لبرنامج العقد وتقتصر الاجراء الواجب اتخاذه على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والعالمية. وتشمل هذه الأساليب تأليف لجان تنسيق وطنية تمثل جميع قطاعات المجتمع وانشاء نقط تبثير تشغيلية لتخطيط وتنسيق ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالعقد. وتوفر الورقة أيضا الخطوط التوجيهية لتعميم العقد بين الجماهير وتبين الدور المتصور للمنظمات الدولية.

٩- واعتمد المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين، شريطة ادخال التعديلات المقترحة، المقترحات المتضمنة في الوثائق الأربعة المذكورة أعلاه مع القرارات الثلاثة التالية المتعلقة بما يلي:

١ (د - ٦) صياغة وتنفيذ برنامج لعقد التنمية الصناعية لافريقيا،

٢ (د - ٦) صندوق التنمية الصناعية الافريقي،

٣ (د - ٦) انشاء مصرف دولي للتنمية الصناعية.

١٠- وكانت المقترحات والتقرير بما في ذلك القرارات التي اعتمدها وزراء الصناعة الافريقيون في مؤتمهم السادس، موضوع البحث في الاجتماع الأول الذي عقد في فيينا من ١١ الى ١٤ كانون الأول/يناير ١٩٨٢ للجنة المشتركة من أمانات منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدوك المعنية بتنفيذ برنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ضمن اطار خطة عمل لاغوس. وناقشت اللجنة المشتركة موضوع تنسيق الأنشطة المنوى القيام بها خلال المرحلة الاعدادية لبرنامج العقد.

١١- وتمت في الاجتماع ذاته اعادة التأكيد على ان مسؤولية تنفيذ برنامج العقد تقع على عاتق الحكومات واعترف بان أية أنشطة يتم القيام بها يجب أن تتضمن أيضا اشتراك الخبراء الوطنيين الى أقصى حد .

١٢- ووافقت اللجنة المشتركة على انه عند اختيار الأنشطة المنوى القيام بها في المرحلة التمهيديّة يجب التأكيد من أن مثل هذه الأنشطة : (أ) تساهم في أهداف السياسة الأساسية لتطوير الاعتماد على الذات الاعالة الذاتية الجماعيين؛ (ب) تخفيض الاعتماد على مدخلات العوامل الخارجية؛ (ج) احداث تغييرات في نمط برامج التعاون التقني بغية التسريع في تخفيض الاعتماد الخارجي؛ (د) ادراك دور الأسواق الآخذة في الاتساع واكتشاف مواقع أكثر كفاية لمصادر للمواد الخام كوسيلة لتحسين مدى الانتاج ومستواه؛ (هـ) المساهمة في تنمية طاقات الانتاج الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية؛ (و) ضمان تطوير نواة لمشاريع اندماجية للتغيير الهيكلي مع أقصى حد من الارتباط بالزراعة والنقل وبما يوحد كذلك من آراء تتعلق بالمشاريع الوطنية الحالية و (ز) تشجيع تنمية القدرات المحلية .

١٣- وفي ضوء المباحثات في المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين تم التوصل الى الاتفاق على الأنشطة التي سيتم المبادرة بها خلال المرحلة التمهيديّة (١٩٨٢ - ١٩٨٤) على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والدولية . وشملت هذه الأنشطة انشاء لجان تنسيق، ونعت تشييرتشغيلية على المستوى الوطني بالإضافة الى تحديد اثشاء مناطق معينة للأولويات للتعاون الفوري مع الأخذ بالإعتبار الكامل الآراء المتعلقة بالمشاريع الوطنية والمشاريع المستمرة كخطوة أولى نحو اعداد البرامج الاقليمية ودون الاقليمية . وان تعبئة الموارد المالية والقوى العاملة التقنية واستعمالها الأمثل اعتبارا ضروريا لانجاح برنامج العقد على جميع المستويات وجرى التشديد بصورة خاصة على ضمان للتعميم الفعال لبرنامج العقد بين الجماهير .

١٤- ومن الأنشطة التي تجب المبادرة إليها في أقرب وقت ممكن اعتبرت تنمية القدرات الانتاجية الوطنية والهيكل الاساسي المطلوب لذلك ذات أهمية خاصة . ولمساعدة الحكومات على تقييم القدرات وطاقات هيكل قطاعاتها الصناعية بغية اقتراح اجراءات قصيرة وطويلة الأجل لترشيد وتنمية القطاعات الفرعية الرئيسية والفروع الصناعية الهامة تقوم المنظمات الثلاث - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو - بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالقطاعات الصناعية في مختلف البلدان . وسيتم اعداد الخطوط التوجيهية لتقييم القطاعات الصناعية مع نطاق الصلاحيات للمستشارين لمساعدة الحكومات التي تقوم بالعمل الميداني . وسيتم توزيع هذه الخطوط التوجيهية على الحكومات وحالما يتم اكمال هذا التقييم تقوم الحكومات بتحليل النتائج بالتعاون مع بعثات رفيعة المستوى

(تقوم المنظمات الثلاث بتنظيمها) وتتم دراستها في حلقات دراسية وطنية مخصصة لادماج برنامج العقود في السياسات والخطط الوطنية للتنمية .

١٥- وتقوم المنظمات كذلك بمساعدة الحكومات ، اذا طلب اليها ذلك، في تحديد أفضل طريقة لانشاء لجان تنسيق وطنية ونقط تبشير تشغيلية . ولهذا الهدف سيتم اعداد نشرات دعائية عن الموضوع واعلام الحكومات عن خبرة البلدان الأخرى بالنسبة الى تنسيق الأنشطة الصناعية .

١٦- أما على المستوى دون الاقليمي والاقليمي فسيكون من أحد الأنشطة الاساسية الرئيسية تحديد مناطق معينة للأولويات للتعاون الفوري . وفي اعقاب تحليل المنظمات الثلاث للتعاون الصناعي بين البلدان الافريقية توزع النتائج على المنظمات دون الاقليمية والاقليمية ويتم بعدها إعداد آراء للمشاريع لتنفيذها خلال العقد . ويمكن اعداد مثل هذه الآراء بالتعاون مع خبراء رفيعي المستوى الذين يقومون بتنقيح برامج دون اقليمية واقليمية معينة، آخذين بعين الاعتبار توفر الموارد الطبيعية والصناعات القائمة حاليا والطلب المتوقع، وذلك بالاضافة الى استعراض أدوات العمل للإنتاج، والابحاث والتنمية، والأسواق، والتكنولوجيا، والمالية، والقوى العاملة . وعند اعداد آراء المشاريع التي سترفع الى سلسلة اجتماعات لخبراء دوليين حكوميين، سيقترح الخبراء الرفيعو المستوى الوسائل لتنفيذ المشاريع المشتركة بما في ذلك انشاء شركات افريقية متعددة الجنسيات، وتشغيلها بكفاءة .

١٧- وقررت اللجنة المشتركة كذلك أن تقوم في سنة ١٩٨٣ بترشيح اجتماع للمنظمات الدولية الحكومية الافريقية والوكالات المتخصصة الافريقية بغية ضمان اشتراكها في برنامج العقد .

١٨ أما بالنسبة الى العمل على المستوى الاقليمي والمستوى الدولي اقتُرِح أن يكون العمل بمثابة متابعة للخطوات التي كان قد اتخذها المدير التنفيذي لليونسكو في شهر آذار/ مارس ١٩٨١ عندما باشر باجراء الاتصالات بالأجهزة والمنظمات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة بغية ضمان انجاح العقد، وكذلك الحاقا بقرار الجمعية العامة رقم ٦٦/٣٥ ب الصادر بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وقام في ذلك الوقت المدير التنفيذي بالاتصال بمكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في أمانة الأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية، والمصرف الدولي .

١٩- ونظرا لقرار الجمعية العامة ١٨٢/٣٦ الجزء الثاني والفقرة الخامسة التي تطلب، بين جملة أمور أخرى، الى المدير التنفيذي لليونيدو والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يتابعوا ويكشفوا الاتصالات مع الأجهزة والمنظمات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة، وافقت اللجنة المشتركة على أن تقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية واليونيدو بمتابعة الاتصالات المذكورة أعلاه والدعوة الى عقد اجتماع لوكالات الأمم المتحدة خلال سنة ١٩٨٢ . وفي الاجتماع الذي عقد في أواخر شهر آذار/ مارس ١٩٨٢ استعرضت الوكالات أنشطتها المتعلقة بـافريقيا والطريقة التي تمت معالجتها فيها بالنسبة الى غايات وأهداف خطة عمل لاغوس . وتركز البحث على مساهمة الوكالات الممكنة في برنامج العقد . وستبرز المساهمات في برنامج العقد أيضا في الاجتماع الذي سيعقد في جنيف في شهر نيسان/ أبريل ١٩٨٢ لمنظمة الوحدة الافريقية وأمانات منظومة الأمم المتحدة حيث سيتم البحث في مواضيع كالإعلام والبحوث التدريب .

٢٠- وتم الاتفاق أيضا في اجتماع اللجنة المشتركة على أن تبذل منظمة الوحدة الافريقية جميع الجهود لتكثيف اشترك الدول الأعضاء فيها في اجتماعات منظمات الأمم المتحدة المتعلقة بالسياسات وغيرها من الاجتماعات بغية ضمان أخذ برنامج العقد بالاعتبار اللازم في برامج عمل هذه المنظمات .

٢١- وأولت اللجنة المشتركة اهتماما خاصا بتعميم العقد بين الجماهير كما طلب في القرار (د٦٣) الفقرة هـ (ب) الذي اعتمده المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين . وتم الاتفاق على انه من الضروري تحديد المجموعات المستهدفة التي يجب الاتصال بها والتقنيات التي يجب استعمالها في الدعاية لبرنامج العقد . وبالإضافة الى نشر النصوص المنقحة لأوراق العمل المرفوعة الى المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين مع مقتطفات من تقرير ذلك المؤتمر في مجلد واحد سيتم اعداد نشرات ومطبوعات أخرى لترويج العقد على نطاق واسع . ومن المقرر أيضا عقد اجتماع لبحث طرق ووسائل الدعاية للعقد وستكمل هذه الجهود بتدوات دراسية وطنية في مختلف البلدان في المنطقة وبغشت اليها بغية ترويج برنامج العقد .

٢٢- وبحثت اللجنة المشتركة كذلك موضوع تأمين الموارد لتمويل الأنشطة المخططة للمرحلة التمهيدية . وبالإضافة الى الأنشطة المذكورة في الفقرات ١٣ الى ٢١ أعلاه ستشمل النشاطات الأخرى على المستوى الوطني تقديرات للطاقت التكنولوجية والبحوث والتنمية الحالية وتحليل لوضع القوى العاملة الصناعية حسب أولويات القطاعات الصناعية الفرعية واقامة مؤسسات تعنى بالطاقة . وستشمل الأنشطة على المستويين دون الاقليمي والاقليمي تحديد مدخلات المواد الخام الاساسية في

المشاريع ذات الأولوية والنواتية وتقييم مواطن ضعف السوق وأصحاب المشاريع المحليين وصياغة استراتيجيات للتعاون الصناعي للاعتماد على الذات الجماعي .

٢٣- وبالإضافة الى اعداد وثيقة عامة تتعلق بتعبئة الموارد المحلية والخارجية لبرنامج العقد والتي ستعتم على الحكومات وعلى المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية، وافقت اللجنة المشتركة على اعداد وثيقة مشاريع بالنسبة الى المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في المرحلة التمهيديّة الى البلدان الافريقية . وستتعلق هذه الوثيقة الأخيرة بمبلغ ٣ ملايين دولار تقريبا خصصها برنامج الأمم المتحدة الانمائي للبرنامج الإقليمي لافريقيا خلال الدورة الثالثة (١٩٨٢ - ١٩٨٦) كمساعدة لبرنامج العقد بمفعول من سنة ١٩٨٢ . وسيتم في الوقت ذاته اعداد وشاق أخرى للمشاريع بغية تأمين الحصول على تمويل اضافي من صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيره من المصادر .

ثانيا - الأنشطة المساندة لبرنامج العقد

٢٤- في اعقاب اعلان عقد التنمية الصناعية لافريقيا قامت أمانات اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومنظمة الوحدة الافريقية، واليونيدو، باستعراض الأنشطة بغية اعادة تعديلها وفق الأولويات المقررة للعقد ضمن اطار خطة عمل لاغوس و الوثيقة النهائية للاغوس^(٦) . وبما ان اعلان العقد وفر زخما خاصا للاجراءات التي تقوم الامانات باتخاذها لتسريع عملية التصنيع في افريقياتم عملية الاستعراض والتعديل خصوصا على أساس البرامج المستهرة للأمانات الثلاث . ومع اعتماد البرنامج الخام بصياغة وتنفيذ برنامج العقد من جانب المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين، قامت الأمانات بتحديد مناطق جديدة للأنشطة التي سيتم تطويرها خلال المرحلة التمهيديّة للبرنامج والتي سيرفع تقرير أكثر شمولا عنها في مرحلة لاحقة .

٢٥- وتعطي الفقرات التالية أمثلة عن الخطوات التي اتخذتها الأمانات لمساندة برنامج العقد في مناطق معينة للأولويات . ويتضمن تقريران حديثان عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا^(٧) واليونيدو^(٨) المزيد من التفاصيل، وسيرفع هذان التقريران الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

(٦) A/S-11/14 ، الملحق ٢ .

(٧) تقرير اللجنة الاقتصادية الافريقية السنوي ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

(٨) تقرير المدير التنفيذي السنوي ١٩٨١ .

تنمية قدرات القوى العاملة من أجل التصنيع

٢٦- أعطيت في كل من خطة عمل لاغوس وبرنامج العقد أولوية قصوى لتنمية الموارد البشرية وبصورة خاصة تنمية المهارات الصناعية والتكنولوجية . وهكذا قامت الأمانات الثلاث باستعراض أنشطتها التدريبية واتخاذ الخطوات لتنسيق أسلوبها لمساعدة البلدان الأفريقية في تنمية المهارات الصناعية والتكنولوجية وبصورة خاصة تلك اللازمة لتحديد وتصميم وتطوير المشاريع بالإضافة الى التخطيط المشترك . ومن المتوقع أن تتم صياغة المقترحات المتعلقة بهذا الأسلوب في شكل مطبوع كدليل للحكومات . وبالإضافة الى توفير بعثات وتنظيم رحلات دراسية وبرامج تدريب جماعية للمشاركين من البلدان الأفريقية، يجري التشديد بصورة خاصة على برنامج " مراكز الامتياز" وتتخذ الإجراءات حاليا لتسهيل تبادل المتدربين الصناعيين فيما بين البلدان الأفريقية .

٢٧- وعلاوة على ذلك عقدت ندوة لرجال الأعمال الأفريقيين في أديس أبابا من ٩ الى ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١ حيث تم اتخاذ التوصيات بالنسبة الى تنمية قدرات تنفيذ المشاريع الصناعية في افريقيا . وكانت مساهمة الجامعات الأفريقية في تنفيذ برنامج العقد موضوعا رئيسيا في مناقشات اجتماع نواب رؤساء ورؤساء الجامعات الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا في شهر شباط /فبراير ١٩٨٢ . ويتوقع أن تركز جولة المشاورات العالمية المتعلقة بتدريب القوى العاملة الصناعية والتي ستعقد في وقت لاحق من هذه السنة اهتمامها على مساهمة المجتمع الدولي في تنمية قدرات القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية في افريقيا .

الموارد الطبيعية والطاقة

٢٨- جرى تقييم لأنشطة الأمانات المتعلقة باستثمار وتصنيع الموارد الطبيعية . وبسبب التشديد الخاص الذي توليه خطة عمل لاغوس لمساهمة القطاع الصناعي لتنمية المصادر الطبيعية عن طريق توفير المدخلات المتعلقة بذلك واستعمال منتجاتها، أعطيت الأمانات الأولوية لتنمية المصادر الزراعية والمعدنية والمائية ومصادر الطاقة . ويرد وصف لبعض الخطوات المتخذة في الكلام عن برامج القطاعات الفرعية في الفقرات ٣٤ الى ٤١ أدناه .

٢٩- وتمت صياغة برامج ومشاريع معينة لاستخلاص وتطوير واستخدام المصادر الطبيعية في المؤتمر الاقليمي الأول المعني بتنمية واستخدام المصادر الطبيعية الذي عقد في أروشا (جمهورية تانزانيا المتحدة) في شهر شباط / فبراير ١٩٨١ . وتم خلال السنة تكثيف المساعدة الى مركز تنمية المصادر الطبيعية لشرق وجنوب

افريقيا في دودوما (جمهورية تانزانيا المتحدة) والجهود موجهة الآن نحو
انشاء مركز مماثل في برازافيل (الكونغو) لبلدان الاقليم الفرعي لافريقيا الوسطى.
وانشء أيضا اتصال مع أمانة الرابطة الاقتصادية لبلدان غرب افريقيا بغية تحديد
أفضل وسيلة لانشاء مركز مماثل في افريقيا الغربية . وتم اعداد الخرائط
الجيولوجية وخرائط المصادر المعدنية والبتترول والغاز لافريقيا وعقدت ندوة
اشتملت على رحلة دراسية لافريقيا افريقيين معنيين بأساليب التعديس في
كريغوى - روغ (اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية) في شهر حزيران/ يونيو
١٩٨١ .

٣٠- ونظرا لأهمية تنمية مصادر الطاقة الافريقية بالنسبة الى تنفيذ برنامج
العقد عقدت مشاورات مع الحكومات الافريقية وعقد اجتماع اقليمي متعلق بالمصادر
الجديدة والممكن تجديدها للطاقة في أديس أبابا من ١٢ الى ١٦ كانون الثاني/
يناير ١٩٨١ . وبالإضافة الى اعتماد خطة عمل تساعد الاجتماع على تحضير الاقليم
الافريقي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة و المتجددة
الذى عقد في نيروبي (كينيا) في شهر آب / أغسطس ١٩٨١ حين اعتمد قرار يشجع
على تنمية مصادر للطاقة جديدة و المتجددة في افريقيا (٩).

٣١- ويجرى العمل لتنفيذ القرار الذى اتخذه رؤساء الدول والحكومات
الافريقية بانشاء لجنة افريقية للطاقة وصندوق افريقي للطاقة ، اللذين سيكون لهما
علاقة مباشرة بالأنشطة المتعلقة بالطاقة والمتصورة في برنامج العقد .

٣٢- وتقوم الوحدات الخاصة التي تم انشاؤها في الأمانات الثلاث لتنسيق
الأنشطة المتعلقة بالطاقة، باعادة تعديل برامجها بغية تكثيف المساعدة في مجال
الطاقة الى البلدان الافريقية . وقدمت المساعدة بهذا الشأن لعدد من البلدان
الافريقية وعدد مختار من الدول الأعضاء بمركزى البرمجة والتشغيل المتعددي
الجنسيات الكاشين في طنجة ولوساكا، لصياغة السياسات لتنمية واستخدام المصادر
الكهربائية المائية . وقدمت كذلك خدمات استشارية لبلدان افريقيا الغربية
تتعلق بالتعاون والتدريب في مجال الطاقة الكهربائية و طلبت عدة بلدان المساعدة
التقنية لتنمية مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة وتلقت هذه المساعدة .
واقسم برنامج تدريب في مجال تطوير واستخدام الطاقة الشمسية للتقنيين والعلماء
الافريقيين وتجرى الآن الاستعدادات لعقد ندوة لبلدان مختارة في افريقيا قبل آخر
سنة ١٩٨٢ تتعلق بالتدريب على ادارة وتخطيط الطاقة الصناعية .

(٩) القرار رقم ٦ المتعلق بتنفيذ خطة عمل لاغوس وغيرها من
الخطط الاقليمية في آسيا وامريكا اللاتينية بشأن مصادر الطاقة الجديدة
والمتجددة (A/CONF.100/11, Chap.1) .

٣٣- وجرى التشديد في كل من خطة عمل لاغوس وبرنامج العِدُّد على الحاجة إلى مراعاة العوامل البيئية في عملية التصنيع . ولهذه الغاية بجرى تكثيف أنشطة الأمانات الثلاث في مجال البيئة بهدف تطوير برامج لمساعدة الحكومات تكون أكثر شمولا . وسيدرس اجتماع اللجنة الاقليمية المشتركة بين الحكومات المعنية بالمستوطنات البشرية والبيئية الذي سيعقد في اديس أبابا من ٢٨ حزيران / يونيو الى ٢ تموز/ يوليو ١٩٨٢، بين جملة أمور أخرى المضاعفات البيئية لبرنامج العقد . وستوفر نتيجة هذا الاجتماع المزيد من التوجيه لأنشطة الأمانات في هذا المجال .

برامج القطاعات الفرعية

٣٤- كما تم التشديد على ذلك في برنامج العقد، فإن الصناعات الاساسية كالهندسة والصناعات المعدنية والكيمائية وكذلك الصناعات المؤسسة على الزراعة والتحريج هي ضرورية لخلق قاعدة صناعية سليمة تشجع على تنمية الاعتماد على الذات والتعويل على النفس وهكذا فإن الأمانات الثلاث التي شددت على تنمية الصناعة الاساسية والقطاعات الفرعية هذه قد كشفت عملها في هذه المجالات . وان الاجتماعات العالمية المختلفة التي عقدت ضمن اطار نظام اليونيدو للمشاورات وبعثات القطاعات الفرعية للبلدان الافريقية واجتماعات الخبراء كلها عززت أنشطة الأمانات المتعلقة بتنمية برامج القطاعات الفرعية .

٣٥- ففي قطاع الهندسة الفرعية، تم تحديد عدد من المنتجات للصناعة المحلية وتم اعداد لمحات عن المشاريع لاهتمام البلدان المعنية . ومن المتوقع بهذا الشأن أن تقوم أول جولة من المشاورات الاقليمية المعنية بصناعة الآلات الزراعية المقرر عقدها في اديس أبابا من ٥ الى ٩ نيسان/ أبريل ١٩٨٢ باعتماد مقترحات ملموسة لتسريع تطوير الآلات الزراعية في افريقيا . وستقدم المشاورات بالإضافة الى تقديم تشخيص للوضع الحالي وللاتجاهات في انتاج واستعمال الآلات الزراعية في البلدان الافريقية، بدراسة الاختيارات الاستراتيجية المتاحة للبلدان الافريقية الراغبة في تحسين التفاعل بين الزراعة والصناعة بالإضافة الى خطة عمل مقترحة لتطوير الآلات والمعدات الزراعية في الاقليم . ومن المتوقع أن تكون الجولة الأولى من المشاورات هذه، التي ترعاها الأمانات الثلاث معاً، هي توطئة لجولات المشاورات الاقليمية الأخرى المعنية بالقطاعات الصناعية ذات الأولوية والتي ستعقد خلال العقد .

٣٦- وتم كذلك ادخال برامج متكاملة ضمن قطاع الهندسة الفرعية لتطوير المعدات الصناعية المتعلقة بالزراعة وصنعها محليا مع تشديد خاص على الأدوات الزراعية والمعدات المتوسطة . وبالمثل تم تشجيع صناعة المعدات لتوفير المساء

للشرب وأغراض الري وكذلك اصلاح وصيانة المعدات المتعلقة بالنقل والمواسمات وانتاجها محليا . وتتيح البرامج كذلك توفير المدخلات الملائمة لقطاع السلع الرأسمالية .

٣٧- وبالإضافة الى ذلك عقد اجتماعان دوليان حكوميان للخبراء يتعلقان بإنشاء صناعة الحديد والصلب في الاقليم الفرعي لشرق وجنوب افريقيا وذلك لبحث التعاون الاقليمي الفرعي في تنمية صناعة الحديد والصلب . وقام اجتماعان دوليان حكوميان لخبراء في الكيماريات - أحدهما لبلدان شرق وجنوب افريقيا والثاني لبلدان غرب افريقيا - باعتماد توصيات تتعلق بتنفيذ مشاريع كيمارية ذات الأولوية .

٣٨- وأظهرت الأنشطة في مجال الصناعات المعدنية زيادة ملموسة وكانت صناعة السبك احدى المجالات التي حظيت بتشديد خاص اذ انها على الرغم من متطلبات الاستثمار البسيطة لها يمكن أن يكون لها وقع كبير على جهود التصنيع في بلد ما . ووفرت المساعدة في مجالات مثل انشاء مصانع الصلب وانشاء الألومنيوم وانشاء معهد مرسى سبك وتنمية الصناعات المعدنية في مصر بنجاح اتخذت الخطوات لانشاء معهد مماثل في نيجيريا . وعلى المستوى الاقليمي أجريت دراسات حول امكانية نجاح انشاء مصنع اقليمي للنحاس في نيجيريا مرتكز على أساس النحاس المستورد من زامبيا بينما جرى في افريقيا الشرقية التفكير في مشروع لانشاء مختبر لمعالجة الخامات المعدنية .

٣٩- وفي قطاع الصناعة الزراعية سيحدد على استعمال المواد الخام والموارد البشرية المتوفرة محليا مع انشاء مصانع نموذجية صغيرة تستعمل معدات كفؤة غير معقدة، مساهمة بذلك في التصنيع المحلي ورفع مستوى جزء كبير آخذ في الازدياد من التوارد الخام للاقليم وفقا لخطة عمل لاغوس . وعلى سبيل المثال فان تطوير منتجات التركيب مثل روافع السقوف والأرصفة والجسور في كينيا، يمكن تطبيقه على بلدان افريقيا أخرى ويعكس أهداف عقد التنمية الصناعية لافريقيا، مثل ما تفعل ذلك المشاريع المتصلة بالانتاج المحلي لاغلفة وقائية ملائمة للمنتجات الغذائية الطازجة أو المصنعة والتي يؤدي استعمالها الى تخفيض الهدر ويساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا . وجرى في مجال تصنيع المواد الغذائية تطوير برنامج مع مدخلات التدريب الملائمة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، لتطوير أنواع من الدقيق المركب، في افريقيا .

٤٠- وفي مجال مواد البناء والانشاءات بوشر بالعمل لوضع برنامج اقليمي شامل بما في ذلك جهاز للاعلام . واتخذت الخطوات لانشاء السياسات وأدوات التنسيق على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية ، وتم كذلك اعداد الخطوط

التوجيهية لتحسين مرافق الانتاج القائمة حاليا وخلق مرافق جديدة واتخذت الخطوات لتقوية قدرات البحوث والاعلام للقطاعات الفرعية على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية . وتركزت المساعدة أيضا على تحسين أجهزة وخدمات البناء وتكييفها حسب الأحوال والمتطلبات المحلية . وعلى المستوى الوطني تركزت المساعدة التقنية بصورة متزايدة على الاستعمال لأقصى حد ممكن للمصادر الطبيعية المحلية بالنسبة الى مواد البناء المساكن في المدن والريف مع اعطاء الأولوية للصناعة اللامركزية لأحجار الطوب وللجير في وحدات صغيرة الى متوسط الحجم .

٤١- وفي اعقاب اعلان عقد التنمية الصناعية لافريقيا واعتماد منظمة الصحة العالمية الاستراتيجية العالمية للصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ (١٠) بوشرفي الأنشطة لزيادة المساعدة لصناعات الأدوية في افريقيا التي يفوق معدل الوفيات فيها أى من المعدلات في الاقاليم النامية والتي تستهلك أدنى حصة من الأدوية والتي ليس فيها من أنشطة الانتاج ما يعتد به . وبالإضافة الى توفير التدريب في هذا المجال جرى التشديد على المشاريع المتعلقة باستعمال النباتات الطبيعية كمساهمة في البرامج الصحية الاجتماعية . وفضلا عن ذلك يجرى تطوير مشاريع لإنشاء مركز في افريقيا لتصميم وصناعة المعدات والمساعدات التقنية للطب وعلم الأحياء ومركز لانتاج الأمصال وكذلك مركز تنمية لصناعة الأدوية في بلدان الرابطة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية .

التكنولوجيا

٤٢- أعطيت الأولوية في برنامج العقد الى تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية . وحالا بعد أن قام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية باعلان العقد عقدت اللجنة الاقليمية الافريقية الدولية الحكومية المعنية بالعلم والتكنولوجيا سلسلة اجتماعات للبحث في المساهمة الافريقية في برنامج فيينا للعمل لتسخير العلم والتكنولوجيا للتنمية وأنشأت فريق عمل معني بالتكنولوجيا في افريقيا . وكانت ندوة مشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واليونيدو المعنية بالتكنولوجيا الصناعية لافريقيا عقدت في الخرطوم (السودان) في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ بمناسبة المعرض التجارى الثالث لعموم افريقيا، قد قدمت توصيات تتعلق بالعمل الذى يجب أن تقوم به البلدان الافريقية منفردة ومجموعة لتحقيق أهداف التكنولوجيا الصناعية في خطة عمل لاغوس . ومن المقرر أن يعقد اجتماع

(١٠) قرار مجلس الصحة العالمي رقم ٣٤ر٣٦ الصادر في ٢٢ أيار/

مايو ١٩٨١ .

للاستعراض والمتابعة في سنة ١٩٨٢ . وتم تسريع تطوير المركز الافريقي للتكنولوجيا والمركز الافريقي الاقليمي للرسم والصناعة الهندسية وغيرها من المؤسسات التكنولوجية . وفي حالة المركز الافريقي للرسم والصناعة الهندسية تم تحقيق المزيد من الفعالية عن طريق استعمال نظام الشبكات على المستوى الوطني وتنشيط القدرات التقنية المحلية والاستعمال الأمثل لمرافق الانتاج القائمة . ويتوقع أن يعتمد أول مؤتمر للعلماء الافريقيين المقرر عقده في ماموسوكرو (ساحل العاج) من ١٢ الى ١٨ نيسان / أبريل ١٩٨٢ عدة توصيات من شأنها أن تقوى تنفيذ المقترحات في برنامج العقد المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا .

٤٣- ولتحقيق المزيد من الوعي لدى العموم عن أهمية العلم والتكنولوجيا تقرر انشاء جائزة افريقية للمنجزات في العلم والتكنولوجيا وتنظيم معارض تكنولوجية ضمن اطار المعارض التجارية لعموم افريقيا ودراسة انشاء صندوق للعلم والتكنولوجيا وتأسيس متحف للعلوم .

٤٤- وجرى تشديد خاص في برامج القطاعات الفرعية المذكورة في الفقرات ٢٤ الى ٤١ أعلاه على تنمية وتقوية القدرات التكنولوجية وغيرها من نواحي التكنولوجيا ذات الشأن، مثل البحوث والتنمية والترتيبات المؤسسية . وقامت الامانات بالتوزيع على نطاق واسع لعدد من المنشورات التي تعالج نواح عامة أو معينة من التكنولوجيا .

تعينة الموارد المالية للعقد

٤٥- يتوجب على البلدان الافريقية حسب نصوص برنامج العقد أن تعبئ الموارد المالية المحلية والخارجية لتنفيذ برامجها للتنمية الصناعية . ولذلك تم اتخاذ الاجراءات لصياغة مقترحات وخطوط توجيهية من شأنها أن تقرر الأنشطة المنسوبة القيام بها على المستويين الوطني ودون الاقليمي لتقوية المؤسسات المالية المعنية .

٤٦- ان التمويل الصناعي هو موضوع يتعلق بالتعاون فيما بين الدول الافريقية وقد تم اتخاذ الاجراءات كي يباشر الصندوق الافريقي للتنمية الصناعية أعماله . وبالإضافة الى ذلك تقوم الامانات بتنفيذ الاقتراح المتعلقة بانشاء صندوق تزامن افريقي للصناعة ودراسة السبل والوسائل التي يمكن لمؤسسات مالية أخرى مثل مصرف التنمية الافريقي أن يقدم قدرا أكبر من المساهمة في تمويل برنامج العقد .

٤٧- وعلى الصعيد الدولي يولي اهتمام خاص لإنشاء أجهزة مالية جديدة مثل المصرف الدولي للتنمية الصناعية إذ يمكن لاستحداثها أن يزيد إلى درجة كبيرة من تدفق التمويل الخارجي للصناعة في أفريقيا .

التعاون الصناعي بين الدول الأفريقية

٤٨- جرى التشديد في كل من خطة عمل لاغوس وبرنامج العقد على أهمية تكثيف التعاون الصناعي بين الدول الأفريقية . واتخذ عدد من المبادرات في هذا المجال بما في ذلك تقديم المساعدة للحكومات الأفريقية لصياغة البروتوكولات الصناعية ضمن إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي . وقدمت المشورة إلى بلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى وسلطة حوض النيجر حسب طلبها بشأن تعديل هيكلية السياسات والاستراتيجيات والأدوات الصناعية . وقدمت خدمات استشارية مماثلة إلى الرابطة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى بشأن صياغة قانون استثماري موحد بينما قدمت المساعدة إلى الدول الأعضاء في الإقليم الفرعي لشرق وجنوب أفريقيا لصياغة بروتوكول ومذكرة تتعلق بتنسيق السياسات الصناعية ضمن إطار منطقة التجارة التفضيلية لتلك البلدان . وقدمت المساعدة كذلك إلى الدول الأعضاء في الرابطة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية لصياغة بروتوكول للتعاون الاقتصادي .

٤٩- وقد تم تشجيع التعاون بين البلدان الأفريقية من جانب الأمانات عن طريق تعزيز أو إنشاء مؤسسات صناعية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي مثل صندوق التنمية الصناعية الأفريقي والمركز الأفريقي الإقليمي للتكنولوجيا والمنظمة الأفريقية الإقليمية لتوحيد القياس والمركز الأفريقي الإقليمي للتصميم والصناعة الهندسية والمعهد الأفريقي للتكنولوجيا العالي للتدريب والبحث وتم أيضا الإعداد لإنشاء المركز الأفريقي المقترح للاستشارات الصناعية والخدمات الإدارية . وتعتبر هذه المؤسسات كأدوات إقليمية ذات أهمية في تعبئة الموارد والقدرات التقنية التشغيلية بغية تنفيذ برنامج العقد .

٥٠- وقدمت المساعدة كذلك عند الطلب للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وسلطات أحواض الأنهر والبحيرات وغيرها من اللجان لصياغة السياسات والبرامج الصناعية . وتبذل جهود خاصة للتمييز بين تطوير المؤسسات الإدارية وتطوير المؤسسات التشغيلية - المتعلقة بحقول مثل الموارد الطبيعية والمواد الخام الصناعية والانتاج والبحوث والتنمية والتسويق - ولضمان توازن صحيح بينهما . وأدت الأنشطة التمهيدية التي تتعلق ببرامج القطاعات الفرعية التي يجري العمل فيها حاليا أيضا إلى تحديد المشاريع التي يمكن أن تنفذ بمشاركة فيما بين عدد من البلدان الأفريقية .

المساعدة التقنية

٥١- بذلت جهود خاصة لتعزيز مدى ومستوى المساعدة التقنية للبلدان الافريقية في القطاع الصناعي . وشملت هذه الجهود ارسال بعثات خاصة لصياغة البرامج حسب طلب بلدان معينة أو منظمات اقليمية أو دون اقليمية بغية صياغة برامج صناعية يقوم بتمويلها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومصادر أخرى . وقامت الأمانات بعمل مشترك وصياغة مقترحات تتعلق بالبرنامج الاقليمي الافريقي لدورة البرمجة الثالثة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والذي كانت من نتيجته أن شمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي القطاع الصناعي ضمن أولوياته في افريقيا وزاد مخصصاته وفقا لذلك . وأظهر مصرف التنمية الافريقية عزمه لاعطاء أولوية أعلى للقطاع الصناعي في برامجهم .

الدراسات والبحوث الصناعية

٥٢- ان الدراسات الصناعية ضرورية لادراك مفاهيم الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي المتضمنة في خطة عمل لاغوس . وبالتالي وضمن اطار اعادة تقييم أنشطة الأمانات في اعقاب اعلان العقد أولي اهتمام خاص لاعادة تخطيط الدراسات والبحوث التي تقوم بها الأمانات بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الافريقية . ولبيلوغ هذا العقد جرى التشديد بين جملة أمور أخرى، على :-

(أ) اعداد البيانات الاحصائية المطلوبة لانشاء ورصد الأهداف الاقليمية ودون الاقليمية والوطنية (بما في ذلك الأهداف المتوسطة الأجل) التي تتعلق بالانتاج والاستثمار وازافة قيمة الصنع ؛

(ب) دراسات للتنمية الصناعية المؤسسة على الموارد بما في ذلك مسوحات للمواد الخام ومصادر الطاقة ؛

(ج) التوسع في السياسات والبرامج لضمان الارتباطات الفعالة بين التنمية الريفية والصناعية ؛

(د) تحاليل للتعاون الصناعي الاقليمي ودون الاقليمي متكافئة مع متطلبات العقد ؛

(هـ) أخذ الوضع الافريقي بالاعتبار عند اعداد الدراسات المتعلقة بقطاعات فرعية منتخبة مثل تصنيع الأغذية والصناعات الكيماوية، والخشبية الأساس ؛

(و) تحديد الهيكليات الصناعية اللازمة لمجموعات من البلدان ومنظمات دون الاقليمية والتي لها ظواهر اقتصادية مماثلة على أساس (١) دراسة

الهيكليات الصناعية القائمة حاليا و (٢) جرد للموارد الطبيعية كي يكون بالامكان فيما بعد التوسع في استراتيجيات القطاعات الصناعية على المستويين الوطني ودون الاقليمي ؛

(ز) دراسات لتنمية الصناعة الافريقية للسلع الرأسمالية بصفتها المحرك لتصنيع افريقيا وتحليل الارتباطات بين صناعة السلع الرأسمالية وغيرها من القطاعات ؛

(ح) اعداد دراسة لصناعة الأدوية في المنطقة

(ط) دراسات لكل من الناحيتين العامة والمحددة من برنامج العقد بما في ذلك تعبئة الموارد المالية واستعمال نظام المشاورات الوطنية وانشاء شركات متعددة الجنسيات والقيام بالمشاريع الصناعية والتعاون الصناعي الدولي .

الاعلام عن العقد وتعميمه على الجماهير

٥٣- تركز الاهتمام في برنامج العقد على الحاجة الى اتخاذ اجراءات واسعة المدى لنشر البرنامج في جميع انحاء العالم . وستقوم الأمانات بنشر الوثيقة المشتركة التي جاء وصفها في الفقرة ٢١ أعلاه بكميات كافية وفي لغات عمـل مختلفة لتوزع في جميع انحاء افريقيا وفي جميع القطاعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للمنطقة . ويجرى حاليا اعداد نشرات ترويجية وغيرها من المطبوعات تتعلق بنواح خاصة أو عامة للبند .

٥٤- وبالنظر الى أهمية ما يمكن للاعلام أن يقوم به لتعميم العقد بين الجماهير اتخذ اجراء أيضا لضمان استعمالها بصورة فعالة . ويجرى تحديد مجموعات تستهدف لاجراءات ترويجية خاصة ومن المخطط أن يتم تنظيم اجتماعات للمنظمات الافريقية الاقليمية ودون الاقليمية والوكالات الافريقية المتخصصة بغية ضمان الحصول على مساهمتها الكاملة في تنفيذ برنامج العقد . وعلاوة على ذلك ستوفد بعثات مشتركة الى بلدان والى منظمات اقليمية ودون الاقليمية في افريقيا وخارجها بغية تعميم العقد بين الجماهير .

٥٥- من أجل تعزيز وتسهيل تدفق المعلومات عن العمل المتعلق بالعقد ليس في البلدان الافريقية فحسب بل فيما بينها أيضا اتخذت خطوات لتوسيع مدى أجهزة الاعلام القائمة حاليا وبصورة خاصة نظام التوثيق والاعلام للبلدان الافريقية، ومصرف المعلومات الصناعية والتكنولوجية، بغية اعطاء أولوية عالية للاعلام عن العقد . وبهذا الخصوص اعتبر أنه من الضروري تنسيق رصد تنفيذ اعلان خطة عمل ليما في المنطقة الافريقية مع رصد تنفيذ خطة عمل لاغوس .

٥٦- وعلى الصعيد الدولي فان وكالات الأمم المتحدة في اجتماعها الذي عقدته لبحث الوسائل والسبل لضمان مساهمة الوكالات مساهمة فعالة في أعمال العقد (أنظر الفقرة ١٩ أعلاه) قامت أيضا ببحث الدور الذي يمكنها أن تلعبه في الدعاية للعقد ليس بين الدول الأعضاء والهيئات التشريعية فحسب بل أيضا بين الهيئات المختلفة المشتركة في أنشطتها .

ثالثا - تقوية الأمانات

٥٧- ان اعتماد برنامج العقد والتحليل اللاحق الذي قامت به الأمانات للأنشطة المنوى القيام بها يبينان ضرورة تعزيز قدرة الأمانات للقيام بصورة فعالة بأعباء المهام الموكولة اليها . وفي هذا الشأن جلب الانتباه الى القرار رقم ١(د-٦) ، الفقرة ٣ (د) '٢' الذي اعتمده المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين (١١) الذي دعا الى :

"اتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من تلبية دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الذي اعلن فيه عن العقد، الى الأمين العام للأمم المتحدة لتوفير الموارد اللازمة للمباشرة في العقد بنجاح وكذلك لاعداد وتنفيذ برنامج العقد، ومن تزويد اليونيدو واللجنة الاقتصادية لافريقيا بمزيد من الموظفين والموارد المالية للعقد " .

٥٨- ويجب أيضا التذكير بان الجمعية العامة في دعمها لانشاء فريق أو وحدة للتنسيق في اليونيدو وطلبت الى الأمين العام ان يوفر الموارد اللازمة لتمكين اليونيدو ومن القيام بدورها في اعداد وتنفيذ أنشطة العقد .

٥٩- وعند الموافقة على التخصيص المبدئي لوظيفتين مهنتين وواحدة للخدمات العامة لتلك الوحدة كان من المفهوم انه ستوجد حاجة الى موارد اضافية حالما تتم صياغة واعتماد برنامج العقد . ويبين تقييم لاحق لمتطلبات الأمانات انه توجد حاجة لزيادة في عدد الموظفين تبلغ ٣ وظائف مهنية ووظيفتين للخدمة العامة على الأقل لقسم الصناعة المشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو في أديس ابابا ، ووظيفتين مهنتين ووظيفتين للخدمة العامة لأنشطة التنسيق في اليونيدو . وبالإضافة ستكون هناك حاجة الى تخصيص مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ دولار على الأقل في الميزانية لفترة السنتين الحالية وذلك لتغطية نفقات السفر ومبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دولار للاجتماعات الخاصة ومثله للخبراء الاستشاريين تتشاطرهما جميعا اللجنة الاقتصادية لافريقيا واليونيدو بالتساوي .

(١١) أنظر أيضا "تقرير المؤتمر السادس لوزراء الصناعة الافريقيين"

(ID/B/274/Add.1) .

رابعاً- العمل المطلوب من مجلس التنمية الصناعية

٦٠- ربما يرغب مجلس التنمية الصناعية أن يأخذ هذا التقرير بالاعتبار. وربما يرغب أيضا أن يسعى في الحصول على ما يكفي من الموظفين والموارد المالية لضمان التنسيق المستمر والفعال لأنشطة اليونيدو واللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بعقد التنمية الصناعية لأفريقيا وأن يرفع هذا التقرير مع الملاحظات والتوصيات المتعلقة به إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .
